اثر عرض النقد في النمو الاقتصادي
دراسة حالة العراق (2008 - 2020)

د.فيصل زيدان سهر د.سالم سوادي حمود
جامعة الامام الصادق / كلية العلوم الادارية والمالية

المستخلص : هدف البحث الى توضيح طبيعة العلاقة بين عرض النقد الضيق والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة الزمنية من عام 2008 ولغاية عام 2020، واستند على فرضية مفادها انه توجد علاقة بين عرض النقد الضيق والنمو الاقتصادي في العراق، والتي تم نفيها وباستخدام الوسائل الكمية، اما اهم استنتاج توصل له البحث هو ان عدم ظهور علاقة بين عرض النقد الضيق وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يشير الى عدم توحيد اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة وجعلها هدف لاجهزة الدولة الاقتصادية، وقوبل هذا الاستنتاج بتوصية حول توحيد الاهداف الاقتصادية للدولة وتعميمها على كل اجهزتها لتكون اهداف عامة لهذه الاجهزة، فضلا عن متابعة مساهمة الاجهزة الاقتصادية في تحقق هذه الاهداف.

الكلمات المفتاحية : الناتج المحلي الاجمالي، القطاعات الاقتصادية، السياسة النقدية، البنك المركزي، عرض النقد الضيق.

Abstract:

The research aimed to clarify the nature of the relationship between the (M1) and economic growth in Iraq during the time period from 2008 to 2020, It was based on the hypothesis that there is a relationship between the (M1) and economic growth in Iraq, which have been denied using quantitative means, The most important conclusion reached by the research is that the absence of a relationship between the (M1) and the per capita share of the gross domestic product indicates the failure to unify the objectives of the state's general economic policy and make it a target for the state's economic apparatus, This conclusion was met with a recommendation about unifying the economic goals of the state and circulating them to all its

organs to be general goals for these agencies, as well as following up on the contribution of the economic bodies to achieving these goals.

Keyword: Gross domestic product, economic sectors, monetary policy, the central bank, M1.

المقدمة :

تسهم القطاعات الاقتصادية المختلفة في زيادة الناتج المحلي لاجمالي، ولاجل زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من الضروري ان تكون الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي اكبر من الزيادة في عدد السكان.

وفي بعض الاحيان قد يتحقق هذا الفرض ويكون السبب فيه هو زيادة احد القطاعات الاقتصادية وليس جميع القطاعات، وهذا ما يمكن ان نطلق علية بالتشوه الهيكلي اي ان قطاع واحد ولاسباب خاصة ازدادت انتاجيته وبقيت القطاعات الاخرى على حالها او ان الزيادة فيها تكون طفيفة وفي بعض الاحيان تنخفض انتاجيتها بسبب التوجه نحو القطاع النامي وترك القطاعات الاخرى.

في حين من الواجب على الدول في مثل هذه الحالة ان تستخدم النمو في احد قطاعاتها لزيادة النمو في باقي القطاعات لتحقق التنمية الشاملة وبالنتيجة تحقق النمو الاقتصادي.

ان هذه الزيادة في انتاجية القطاعات الاقتصادية تحتاج بالضرورة الى تمويل، وان هذه التمويل يوفر من قبل الجهاز المصرفي الذي يعبئة المدخرات ويوجهها نحو التنمية من خلال منح القروض للقطاعات الاقتصادية.

ويمكن قياس قدرة القطاع المصرفي على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال عرض النقد الذي يتحكم به البنك المركزي وحسب الضرورة الاقتصادية، بمعنى ان عرض النقد يمكن ان يعكس توجه البنك المركزي نحو دعم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مشكلة البحث :

ان الوصول الى مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي يعد احد الاهداف لاي دولة، فهي لذلك تسعى جاهدة ومن خلال استخدامها لادواتها واجهزتها الاقتصادية لتحقق هذا الهدف، ومن هذه الاجهزة البنك المركزي ومن الادوات او الاساليب هي السياسة النقدية (عرض النقد) وبما ان العراق لم يحقق المستويات المرغوبة من النمو الاقتصادي خلال المدة (2008 – 2020) لذلك فان مشكلة البحث يمكن ان تصاغ بالتساؤل الاتي :

هل ساهم عرض النقد الضيق في تحقق النمو الاقتصادي المنشود في العراق ؟

اهمية البحث :

تتضح اهمية البحث من خلال مناقشته لاحد اهم المتغيرات الاقتصادية الا وهو النمو الاقتصادي، وربطه باحد الوسائل التي من المفترض ان تكون فاعلة في التاثير بالنمو الاقتصادي، فضلا عن ان

البحـث ومـن خـلال عمليـة ربـط النمـو الاقتصـادي بعـرض النقـد الضـيق فقـد اسـهم فـي بيـان فاعليـة احـد اجهزة الدولة الاقتصادية وايضاح مدى ترابط اهداف السياسة الاقتصادبة العامة للدولة.

اهداف البحث :-

1 . الحصـول علـى بيانـات واقعيـة وموثوقـة صـالحة للتحليـل والتوصـل الـى نتـائج مـن واقـع عمـل الاجهـزة الاقتصادية للدولة العراقية.

2 . التعرف على الاتجاة العام للنمو الاقتصادي في العراق.

3 . توضـيح طبيعـة العلاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق والنمـو الاقتصـادي فـي العـراق اسـتناداً علـى التاصـيل العلمي والنظرية الاقتصادية.

4 . قيـاس العلاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق والنمـو الاقتصـادي فـي العـراق اعتمـادا علـى النمـاذج الاقتصادية.

فرضية البحث :

توجد علاقة بين عرض النقد الضيق والنمو الاقتصادي في العراق

الدراسات السابقة :

سـعت دراسـة (العـامري، 2003) إلـى قيـاس اثـر الائتمـان المصـرفي الممنـوح مـن المصـارف التجاريـة اليمنيـة علـى النمـو الاقتصـادي (ممـثلا بمعـدل نمـو النـاتج المحلـي الإجمـالي) علـى مسـتوى الاقتصـاد ككـل وعلـى مسـتوى القطاعـات الاقتصـادية (الزراعـة ، الصـناعة ... الـخ) خـلال الفتـرة 1999-2001 واسـتخدمت الدراسـة الأسـلوب التحليلـي الوصـفي لبيانـات الائتمـان المصـرفي وإجـراء المقارنـة بـين نسـبة الائتمـان الممنـوح لكـل قطـاع ونسـبة مسـاهمته فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي، وأسـفرت النتـائج للقيـاس عـن وجـود اثـر إيجـابي محـدود للائتمـان المصـرفي علـى النمـو الاقتصـادي علـى المسـتوى الكلـي وعلـى مسـتوى القطاعـات، وستقصـت دراسـة (مـلاوي والمجـالي، 2008) اثـر الائتمـان المصـرفي علـى النشـاط الاقتصـادي الاردنـي خـلال المـدة 1970 ولغايـة 2003 وتوصـلت عـن طريـق اسـتخدام اسـلوب القيـاس الاقتصـادي الـى اثبـات الاثـر الايجـابي للائتمـان المصـرفي علـى معظـم التغيـرات الحاصـلة فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي الاردن، امـا دراسـة (شـهاب، 2013) والتـي حاولـت اختبـار العلاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق والنـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسـعار الثابتـة والاسـعار الجاريـة فـي العـراق وللمـدة مـن 1987 ولغايـة 2010، فقـد توصـلت وباسـتخدام الوسـائل الكميـة الـى ان عـرض النقـد الضـيق يـؤثر بشـكل كبيـر علـى النـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسـعار الجاريـة اذ بلـغ معامـل الانحـدار لهـذه العلاقـة 0.88 امـا عـرض النقـد الضـيق فيـؤثر وبنسـبة 0.6 فـي النـاتج المحلـي الاجمـالي بالاسـعار الثابتـة، فـي حـين سـعى (Chaitip et al 2015) بدراسـتهم لقيـاس تـاثير عـرض النقـد الضـيق علـى النـاتج المحلـي الاجمـالي

لـــدول اســـيوية هـــي (تايلنـــد، اندونوســـيا، ســـنغافورة، ماليزيـــا، الفلبـــين، فيتنـــام، جمهوريـــة لاو الديمقراطيـــة الشـــعبية وكمبوديـــا) للمـــدة 1995-2013 وتوصـــلت الدراســـة الـــى ان هنـــاك علاقـــة علـــى المـــدى الطويـــل بـــين عـــرض النقـــد الضـــيق والنـــاتج المحلـــي الاجمـــالي واثبتـــت هـــذه العلاقـــة باســـتخدام اســـاليب القيـــاس الاقتصـــادي، وتوصـــلت دراســـة (Nizhegorodtsev & Goridko 2015) الـــى ان هنـــاك تـــاثير علـــى المـــدى الطويـــل لعـــرض النقـــد الواســـع فـــي النمـــو الاقتصـــادي لبلـــدان عـــدة (المانيـــا، فرنســـا، ايطاليـــا، اســـبانيا، لاتفيـــا، هنكاريـــا، روســـيا والصـــين) واكتشـــفت ان هنـــاك عتبـــة عنـــدها يكـــون عـــرض النقـــد ذو تـــاثير ايجـــابي علـــى التضـــخم وبالتـــالي ســـلبي علـــى النمـــو الاقتصـــادي واوصـــت بتحديـــد بعـــض أســـباب نقـــص الحجـــم النقـــدي واســـتنتاجات السياســـة النقديـــة التـــي تهـــدف إلـــى التغلـــب علـــى الأزمـــة والانتقـــال إلـــى النمـــو الاقتصـــادي المســـتدام، امـــا دراســـة (الحمـــداني واخـــرون، 2018) فقـــد قامـــت بقيـــاس اثـــر عـــرض النقـــد الواســـع فـــي النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وتوصـــلت الـــى ان معامـــل التحديـــد بينهمـــا بلـــغ 0.93 وقـــد جـــرت الدراســـة علـــى الاقتصـــاد العراقـــي وللمـــدة مـــن 2005 ولغايـــة 2015 وباســـتخدام اســـاليب القيـــاس الاقتصـــادي، وحاولـــت دراســـة (Omoder 2019) التحقـــق مـــن تـــاثير عـــرض النقـــد الواســـع فـــي تعزيـــز النمـــو الاقتصـــادي للمـــدة 2009-2018 فـــي نايجيريـــا وغانـــا وتوصـــلت الدراســـة وباســـتخدام الوســـائل الكميـــة الـــى ان تـــاثير عـــرض النقـــد الواســـع فـــي نيجيريـــا كـــان ســـلبي وضـــعيف علـــى النمـــو الاقتصـــادي امـــا فـــي غانـــا فقـــد كـــان تـــاثير عـــرض النقـــد الواســـع علـــى النمـــو الاقتصـــادي كبيـــر ويجـــابي واوصـــت الدراســـة بأنـــه علـــى الســـلطات النقديـــة فـــي البلـــدين أن تتوصـــل إلـــى اســـتراتيجيات السياســـة النقديـــة التـــي مـــن شـــأنها أن تســـاعد فـــي دفـــع الاقتصـــاد بشـــكل أفضـــل، امـــا دراســـة (Kausar et al 2020) فقـــد قامـــت بقيـــاس اثـــر عـــرض النقـــد الضـــيق علـــى مكونـــات النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وتوصـــلت وعـــن طريـــق اســـتخدام اســـاليب القيـــاس الاقتصـــادي الـــى اثبـــات الاثـــر لعـــرض النقـــد الضـــيق فـــي بعـــض مكونـــات النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي فـــي باكســـتان للمـــدة مـــن 1972 ولغايـــة 2018، وتوصـــلت الدراســـة إلـــى أن صـــانعي السياســـة يجـــب أن يأخـــذوا فـــي الاعتبـــار أدوات السياســـة النقديـــة المختلفـــة للتحكم في فائض المعروض النقدي والحصول على الاستقرار الاقتصادي.

وكـــذلك دراســـة (احمـــد ومحفـــوظ، 2019) والتـــي باســـتخدام اســـاليب القيـــاس الاقصـــادي حاولـــت اثبـــات العلاقـــة بـــين عـــرض النقـــد الواســـع وســـعر الصـــرف والنـــاتج المحلـــي الاجمـــالي ولسلســـلة زمنيـــة ابتـــدات مـــن العـــام 1990 ولغايـــة العـــام 2017 وتوصـــلت الـــى ان عـــرض النقـــد الواســـع وســـعر صـــرف الـــدينار الليبـــي يـــؤثران فـــي النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وبصـــورة طرديـــة، امـــا عـــرض النقـــد الواســـع فبينـــه وبـــين ســـعر صـــرف الـــدينار الليبـــي علاقـــة طرديـــة الاتجـــاة، وهـــذا مـــا اثبتـــت عكســـة دراســـة (عبـــدة، 2021) مـــن ان عـــرض النقـــد الضـــيق وســـعر صـــرف الجنيـــة المصـــري تربطهمـــا علاقـــة عكســـية فـــي حـــين تـــربط كـــل متغيـــر مـــن هـــذه المتغيـــرات علاقـــة طرديـــة مـــع النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وقـــد اجريـــت هـــذه الدراســـة علـــى سلســـلة زمنيـــة مـــن العام 1989 ولغاية العام 2019.

ويمكـــن ملاحظـــة ان اغلـــب الدراســـات الســـابقة قـــد اســـتخدمت النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي للتعبيـــر عـــن النمـــو الاقتصـــادي فـــي حـــين ان الدراســـة الحاليـــة اعتبـــرت سلســـلة زمنيـــة لحصـــة الفـــرد مـــن النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي هـــو المؤشـــر الادق للتعبيـــر عـــن النمـــو الاقتصـــادي، علـــى اعتبـــار ان تطـــور النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وبـــنفس نســـبة الزيـــادة الســـكانية لا يمكـــن اعتبـــارة نمـــوا، فضـــلا عـــن ان الدراســـة الحاليـــة غطـــت فجـــوة زمنيـــة جديـــدة لـــم تتناولها الدراسات السابقة.

علاقة عرض النقد بالنمو الاقتصادي :

ان اي تـــاثير يحصـــل نتيجـــة لتغييـــر فـــي عـــرض النقـــود ســـوف يـــؤثر فـــي النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي (احميـــد و محفـــوظ، 2019 :376) فعنـــد اعتمـــاد الســـلطات النقديـــة سياســـة نقديـــة توســـعية، فانهـــا ســـوف تقـــوم بزيـــادة عـــرض النقـــود وهـــذه الزيـــادة فـــي عـــرض النقـــود ســـتؤدي الـــى ارتفـــاع المســـتوى العـــام للاســـعار،وتندفع كـــذلك نحـــو انخفـــاض معـــدل الفائـــدة، وهـــذا الانخفـــاض بـــدورة سيفضـــي الـــى توســـع حجـــم الاســـتثمارات (نتيجـــة للعلاقـــة الســـالبة بـــين الاســـتثمارات ومعـــدل الفائـــدة والـــذي يـــنجم عنـــه زيـــادة الـــدخل، وهـــذه الزيـــادة فـــي الـــدخل ســـوف يتولـــد عنهـــا زيـــادة فـــي الطلـــب الكلـــي، بمعنـــى انهـــا تـــؤدي الـــى زيـــادة بعـــض او كـــل مكوناتـــه، ان هـــذه الزيـــادة فـــي الـــدخل وبالتـــالي الطلـــب ســـتعمل علـــى زيـــادة النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وبعكســـة فـــي حـــال اتبـــاع الســـلطات النقديـــة لسياســـة انكماشـــية فانهـــا تقـــوم بتقلـــيص عـــرض النقـــود وهـــذا ســـيؤدي الـــى انخفـــاض المســـتوى العـــام للاســـعار وارتفـــاع اســـعار الفائـــدة والـــذي يـــدفع نحـــو تقليـــل الاســـتثمارات، وانخفاضـــها ســـوف يســـبب انخفـــاض فـــي الطلـــب الكلـــي والـــذي يـــؤدي الـــى انخفـــاض فـــي الـــدخل وبالتـــالي انخفـــاض فـــي النـــاتج المحلـــي الاجمالي (السيد علي، 1986 :99).

وبصـــفة عامـــة فـــان العـــرض النقـــدي مـــن الممكـــن ان يـــؤثر فـــي النمـــو الاقتصـــادي مـــن خـــلال التغييـــر فـــي معـــدل الفائـــدة وســـعر الصـــرف، فالزيـــادة فـــي العـــرض النقـــدي تـــؤدي الـــى تخفـــيض ســـعر الفائـــدة وفقـــا لاثـــر الســـيولة وهـــذا يـــؤدي الـــى زيـــادة الاســـتثمار ومـــن ثـــم زيـــادة النمـــو الاقتصـــادي، ومـــن ناحيـــة اخـــرى فـــان زيـــادة العـــرض النقـــدي تـــؤدي الـــى ارتفـــاع ســـعر الصـــرف الاســـمي والحقيقـــي بـــافتراض ثبـــات الاســـعار النســـبية ومـــن ثـــم زيـــادة الصـــادرات وانخفـــاض الـــواردات والـــذي يـــؤدي الـــى زيـــادة النـــاتج الكلـــي، ويعتمـــد تـــاثير السياســـة النقديـــة علـــى النشـــاط الاقتصـــادي علـــى مـــدى تاثيرهـــا علـــى كـــل مـــن معـــدل الفائـــدة وســـعر الصـــرف مـــن ناحيـــة وعلـــى مـــدى تـــاثير التغيـــرات فـــي معـــدل الفائـــدة وســـعر الصـــرف علـــى مكونـــات الطلـــب الكلـــي مـــن ناحيـــة اخرى (عبده، 2021 :130).

منهج البحث :

لقـــد اســـتخدم البحـــث المـــنهج التجريبـــي وذلـــك عـــن طريـــق بنـــاء نمـــوذج قياســـي اعتمـــادا علـــى التاصـــيل العلمـــي والمنطـــق الاقتصـــادي، ومـــن ثـــم محاولـــة اختبـــار هـــذا النمـــوذج وباســـتخدام بيانـــات السلســـلة الزمنيـــة

المتاحـــة، ولقـــد تـــم اســـتخدام برنـــامج الحـــزم الاحصـــائية للعلـــوم الاجتماعيـــة (SPSS) لايجـــاد قـــيم معلمـــات الانموذج واختبار معنويتها.

الانموذج القياسي :

اعتمـــادا علـــى التاصـــيل العلمـــي والدراســـات الســـابقة التـــي تاولـــت متغيـــرات البحـــث الحـــالي فـــان العلاقـــة بـــين عـــرض النقـــد الضـــيق وحصـــة الفـــرد مـــن النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي مـــن المفتـــرض ان تكـــون علاقـــة موجبـــة اي كلمـــا ازداد عـــرض النقـــد الضـــيق ازدادت حصـــة الفـــرد مـــن النـــاتج المحلـــي الاجمـــالي وكمـــا موضح في المعادلة الاتية :

$$Y = a + b X$$

إذ ان :

Y = حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

a = الحد الثابت

b = معامل بيتا (حجم الاثر)

X = عرض النقد الضيق

بيانات البحث :

لقـــد تـــم جمـــع بيانـــات الدراســـة مـــن جهـــة موثوقـــة وهـــي التقـــارير الاقتصـــادية المنشـــورة للبنـــك المركـــزي العـــراق، امـــا اختيـــار السلســـلة الزميـــة فقـــد اجبـــرت الدراســـة علـــى البـــدء مـــن العـــام 2008 كـــون البيانـــات قبـــل هذا التاريخ لم تكن منشورة في التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي.

جدول (1) بيانات البحث

السنة	عرض النقد الضيق*	حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي**
2008	28190	4162.9
2009	37300	3764.8
2010	51620	4466
2011	62600	6359.6
2012	63700	7167.2
2013	73800	6356
2014	72692	6102
2015	65435	4333
2016	70733	4666

2017	71200	4583
2018	77800	5500
2019	86800	5600
2020	103400	4125

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي (2008 - 2020).
*المبلغ مليار دينار عراقي.
**المبلغ الف دولار امريكي.

قياس العلاقة بين متغيرات البحث :

بهـدف اثبـات فرضـية البحـث والتـي نصـت علـى انـه "توجـد علاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق وحصـة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق" فقد تم اجراء الاختبارات الموضحة في الجدول الاتي :

جدول (2) معامل الارتباط والانحدار بين عرض النقد الضيق وحصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق

قيمة الثابت	معامل بيتا	T المحسوبة	R	R^2	F المحسوبة
4239	0.14	0.872	0.25	0.07	0.76

القيمة الجدولية للـ(F) عند درجة حرية (1 ، 11) ومستوى الدلالة 0.05 = 4.84
القيمة الجدولية للـ(t) عند درجة حرية (1 ، 11) ومستوى الدلالة 0.05 = 1.796
المصدر: الباحثين إعتماداً على مخرجات برنامج spss

مـن قيمـة F المحسـوبة والبالغـة 0.76 والتـي هـي اقـل مـن قيمتهـا الجدوليـة والبالغـة 4.84 عنـد مسـتوى الدلالـة 0.05 ودرجـة حريـة (1 : 11) تتضـح عـدم معنويـة معادلـة الانحـدار الخطـي البسـيط، فضـلا عـن معامـل بيتـا هـو الاخـر غيـر معنـوي بـدليل ان قيمـة t المحتسـبة لـه اقـل مـن قيمتهـا الجدوليـة، لـذلك لا يمكـن قبـول الفرضـية بمعنـى لا توجـد علاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق وحصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي في العراق.

نتائج البحث :

اولا . الاستنتاجات :-

1 . تخضـع حصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي العـراق لعوامـل عـدة، لـم يكـن عـرض النقـد الضيق احد هذه العوامل.

2 . يؤشـر عـدم ظهـور علاقـة بـين عـرض النقـد الضـيق وحصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي الـى عدم توحيد اهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة وجعلها هدف لاجهزة الدولة الاقتصادية.

3 . الاتجـاة العـام لعـرض النقـد الضـيق كـان بالزيـادة المسـتمرة علـى الـرغم مـن ان المـدة الزمنيـة للبحـث رافقتهـا ازمـات عـدة منهـا امنيـة كانشـغال الدولـة العراقيـة بمحاربـة عصـابات داعـش، وايضـا اقتصـادية كهبـوط اسـعار الـنفط والـذي حـول الموازنـة العراقيـة الـى موازنـة تقشـفية، وكـذلك ازمـة عامـة والمتمثلـة بجائحة كورونا وما رافقها من تعطيل للحياة الاجتماعية والاقتصادية.

4 . يلاحـظ تذبـذب فـي حصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي خـلال المـدة الزمنيـة للبحـث وكـان اكبـر انخفـاض شـهدته السلسـلة الزمنيـة فـي العـام 2015، والـذي يمكـن تفسـيرة نظريـا بتـاثير الازمـات ولكـن اقتصـاديا لا يمكـن تفسـير انخفـاض حصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي بمعـدل 30% ولا يمكـن قبوله.

ثانيا . التوصيات :-

1 . مـن الضـروري توحيـد الاهـداف الاقتصـادية للدولـة وتعميمهـا علـى كـل اجهزتهـا لتكـون اهـداف عامـة لهذه الاجهزة، فضلا عن متابعة مساهمة الاجهزة الاقتصادية في تحقق هذه الاهداف.

2 . السـيطرة علـى عـرض النقـد الضـيق مـن قبـل البنـك المركـزي العراقـي ليكـون اداة لتوجيـة المؤشـرات الاقتصادية في الموجهة المرغوبة من قبل البنك المركزي العراقي.

3 . اسـتقرار الزيـادة فـي حصـة الفـرد مـن النـاتج المحلـي الاجمـالي يجـب ان يعـد مـن اولويـات الدولـة ومـن الامور التي لا تتهاون فيها لكونه يعكس مستوى الرخاء الاقتصادي الذي يعيشة المواطنين.

المصادر :

1 . شـهاب، سـميرة فـوزي 2013 "قيـاس أثـر عـرض النقـد (M1) علـى النـاتج المحلـي الاجمـالي فـي العراق للمدة من 1987-2010" مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد10 العدد30.

2 . عبـدة، عبيـر شـعبان 2021 "العلاقـة بـين العـرض النقـدي وسـعر الصـرف والنمـو الاقتصـادي فـي مصر خلال الفترة (1989-2019)" مجلة جامعة الاسكندرية للعوم الادارية، المجلد58 العدد3.

3 . احميـد، محمـد الصـيد ومحفـوظ، عبـد الـرحمن علـي 2019 "تـاثير العـرض النقـدي وسـعر الصـرف علـى النـاتج المحلـي الاحقيقـي دراسـة تطبيقيـة علـى الاقتصـاد الليبـي للفتـرة (1990-2017) مجلـة كليـات التربية، العدد14.

4 . الحمـداني، احمـد شـهاب و الحمـداني، رفـاه شـهاب و نـايف، عبـد القـادر 2018 "قيـاس اثـر التغيـر فـي عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة 2005-2015" مجلة المنصور، العدد20.

5 . العـــامري، عـــادل فاقـــد 2003 "أثـــر الائتمـــان المصـــرفي علـــى النمـــو الاقتصـــادي فـــي الـــيمن دراســـة تحليليـــة قياســـية للفتـــرة (1990 - 2001)" رســـالة ماجســـتير، كليـــة الاقتصـــاد والعلـــوم الاداريـــة، جامعـــة اليرموك.

6 . المـــلاوي، احمـــد و المجـــالي، احمـــد 2008 "تـــاثير الائتمـــان المصـــرفي علـــى النشـــاط الاقتصـــادي باســـتخدام الانحـــدار الـــذاتي المتجـــه (VAR) دراســـة حالـــة الاردن (1970-2003)" مجلـــة النهضـــة، المجلد9 العدد1.

7 . السيد علي، عبد المنعم 1986 "اقتصاديات النقود والمصارف" مطبعة الديواني، بغداد.

8 . التقارير الاقتصادية للبنك المركزي العراقي (2008 – 2020)

9. Roeela Kausar & Muhammad Kamran Bhatti & Shehreen Gull 2020 “An Effect of Money Supply on Economic Growth: Evidence from Pakistan” Journal of Contemporary Macroeconomic, Vol1 No1.

10. Cordelia Onyinyechi Omodero 2019 “Effect of Money Supply on Economic Growth : A Comparative Study of Nigeriaand Ghana” International Journal of Social Science Studies, Vol7 No3.

11. Prasert Chaitip & Kanchana Chokethaworn & Chukiat Chaiboonsri & Monekeo Khounkhalax 2015 “Money Supply Influencing on Economic Growth-wide Phenomena of AEC Open Region” Procedia Economics and Finance, International Conference on Applied Economics.

12. Robert Nizhegorodtsev & Nina Goridko 2015 “The Impact of Money Supply on Economic Growth: Theory, Experience, Modelling” Handbook on Economics, Finance and Management, Vol3.